مجلة عصور الجديدة– مصنفة ج- المجلد 9– العدد 2- عدد خاص (سبتمبر) 1441هـ/2019م
ردمد EISSN 2600–6324 / ISSN 2170-1636 / الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

دور الظاهرة الإستيطانية في تغيير التركيبة الإجتماعية لسكان منطقة الأوراس: باتنة أنموذجا.

The Role of the Settlement Phenomenon in Changing the Social Structure of the Population of the Aurès Region – Batna as a Model

دة، ليلى تيتة- Tita leila- صص127- 144
أستاذة محاضرة أ في التاريخ المعاصر
جامعة باتنة1
البريد الإلكتروني: leila.faycal@yahoo.fr

تاريخ استقبال المقال:2019/09/03 تاريخ المراجعة: 2019/09/03 تاريخ القبول: 2019/09/07

الملخص: يتناول هذا المقال بالدراسة تاريخ منطقة الاوراس، وبالأخص تاريخ منطقة باتنة خلال الفترة الأولى للإحتلال من 1844 تاريخ تأسيس أول حامية عسكرية هناك، نستعرض الطريقة التي وصلت بها السلطات الإستعمارية الفرنسية الى المنطقة، أول مركز استيطاني تمّ تأسيسه وكيف كان ذلك، دور االقيادات الأهلية في توفير الجو الملائم للظاهرة الإستطانية، دور المكاتب العربية المدعم لذلك كذلك، ونتحدث أيضا عن ماهية أول المستوطنين بالمنطقة للربط بين هؤلاء والأهالي الجزائريين تحدثنا عن القرارات الفرنسية التي دعت للعمل على دمج الأهالي بالمستوطنين، وكيف بنيت للأهالي قرى على مقربة من مراكز الاستيطان ليس لسواد عيونهم بل حتى يستطيع المستوطنين استغلالهم في قضاء أمورهم، ثم استطردنا بعد ذلك في الحديث عن التشريعات العقارية التي كانت تكملة للظاهرة الإستطانية والداعمة لها كقانوني السيناتيس كونسيلت وقانون وارني، وعدد القبائل التي طبق عليها هاذين القانونين، وقدّمنا إحصاءات حول تطبيقها بمنطقة الأوراس من خلال أخذ نموذج حراكتة المعذر كمثال، وفي الأخير كان الحديث بالطبع حول دور هذه الظاهرة الاستيطانية في تغيير التركيبة الإجتماعية لسكان المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الأوراس؛ الإحتلال؛ الإستطان؛ القياد؛ المكاتب العربية؛ التشريعات العقارية؛ التأثيرات؛ القبيلة؛ العائلة؛ التفكيك.

ABSTRACT : *This article examines the history of the region of Aures and especially the history of the region of Batna during the first period of the occupation of 1844, the date of the establishment of the first military garrison there. We review the way in which the French colonial authorities reached the region, the first national headquarter established and how it was, the role of local leaders in providing the suitable atmosphere for the phenomenon of settlement , the role of the supported Arab offices, and we discuss how the first settlers came in the region to make a link between them and the Algerian people, we talk about the French decisions that called for the integration of the settlers' families and how the villages were built near the centers of the settlement , not for their sake, but for the settlers to exploit them. Then we went on to talk about the real estate legislation that was a supplement to the phenomenon of settlement and supporting them, such as the laws of the Senate council and the law of Warney and the number of tribes on which these laws were applied, besides, we provided statistics on its application in the region of Aurès by taking the model Hrachta Maadir as an example. Finally, there was a discussion about the role of this phenomenon in changing the social structure of the population of the region*

Keywords: *Aurès; Occupation ; settlement ; leader-; Arab offices, Estates Legislation; Influences; Tribe; Family; Disintegration..*

المقدمة: عرفت منطقة الأوراس كغيرها من مناطق القطر الجزائري محاولات للإحتلال الفرنسي كانت بداياتها بعد سقوط قسنطينة سنة 1837، وباحتلال باتنة سنة 1844 ومحاولات تأمين الطريق الرابط بين باتنة وبسكرة والقضاء على مقاومة الحاج أحمد باي الذي اتخذ من الأوراس ملجأ له، بدأ التوسع الفرنسي بالمنطقة متخذا مما سبق ذريعة لذلك تماشيا مع الإحتلال والتوسع، كانت هناك محاولات للاستيطان استغلت فيها السلطات الإستعمارية ممتلكات الدولة وممتلكات القبائل... لتحقيق ذلك بمساعدة قادة القبائل وضباط المكاتب العربية. أمام محاولات تحقيق المزيد من الإستيطان، وقف النظام القبلي الذي كان يسير عليه التنظيم الإجتماعي الأوراسي حائلا دون التمكن من ذلك. أمام هذه العقبات كان تطبيق القانون المشيخي بالمنطقة بداية من 1863، وكذا قانون وارنيي وسلسلة أخرى من المراسيم والقوانين وسيلة أخرى اتخذت لتفكيك النظام القبلي وتمكين المستوطنين من المزيد من الأراضي.

سنحاول من خلال فحوى هذه المداخلة التعرض لمختلف هذه النقاط من خلال العودة الى عدد من الوثائق الأرشيفية الفرنسية المنشورة وغير المنشورة خاصة بالعلب 6H32 ; 10KK35 ;27L05 من أرشيف إكس أون بروفانس(Aix en Provence) بفرنسا، ومحاولة استنباط التأثيرات التي تركها كل ذلك على بنية المجتمع الأوراسي خلال هذه الفترة. نشير هنا إلى أنه ونظرا لشساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة سنركز حديثنا هنا حول الإستيطان بباتنة فقط دون الحديث عن بسكرة أو خنشلة، المناطق التي شكلت الأوراس خلال هذه الفترة دائما.

1- التركيبة الإجتماعية لمنطقة الأوراس عشية الإحتلال الفرنسي للجزائر: أوراس من حيث أصل التسمية كتلة جبلية تعتبر امتدادا طبيعيا من حيث التكوين الجيولوجي لسلسلة الأطلس الصحراوي (القصور- لعمور- أولاد نايل- الحضنة- أوراس النمامشة)، تعرضت هذه الكتلة إلى حركتين إلتوائيتين إحداهما في بداية الزمن الجيولوجي الثالث والثانية في نهايته، ولهذا ظلت شديدة الإرتفاع ومعقدة وصعبة الإختراق تمتاز بقممها الشاهقة والإخضرار الدائم[1].

جغرافيا، تمتد من جبال الحضنة غربا إلى جبال النمامشة شرقا ومن السهول العليا شمالا إلى الصحراء جنوبا. حدودها من الجهة الغربية الطريق الرابط بين باتنة وبسكرة المار بالقنطرة، ومن الجهة الشرقية الطريق الرابط بين خنشلة والخنقة والذي يتبع واد العرب، جنوبا الخط الرابط بين بسكرة والخنقة وشمالا الخط الرابط بين باتنة وخنشلة[2].

اجتماعيا، تميز المجتمع الأوراسي خلال أواخر الفترة العثمانية وبداية الاحتلال الفرنسي بطابع الحياة القبلية، عاش أفراد القبيلة الواحدة داخل ترابها، ودافعوا عن مالها وعرضها من تصاعد التهديدات وكانت العصبية أهم مقوم لذلك.

تاريخيا، شكلت المنطقة بسكانها على عهد أحمد باي إحدى مناطق بايلك الشرق. كانت السلطة العثمانية عن طريق بايلك الشرق توظف قبائل مخزنية وعائلات نبيلة مرابطية كانت أو ذات نبالة السيف (الأجواد) لفرض الأمن وجباية الضرائب، وهكذا تولت عائلة بوضياف (أولاد بلقاسم) قيادة إحدى مناطق الأوراس في أواخر الحكم العثماني وعين محمد العربي بوضياف شيخا[3]؛ فأشرف على تسيير

شؤون إحدى عشر قبيلة، وهي أولاد فاضل وأولاد سعيد والأعشاش وبني أوجانة والعمامرة وأهل واد الأبيض (اولاد داود) وأهل واد عبدي والمعافر وبني مومن وأولاد زيان. كما حظيت عائلات مرابطية بمكانة مرموقة هي الأخرى لدى بايات قسنطينة لما لها من نفوذ على السكان كعائلة بن عباس ذات النسب الشريف، والتي أقامت زاوية منعة القادرية، وكان سي أمحمد بلعباس مقدما لهذه الطريقة، وكانت محلة الباي تنزل بهذه الزاوية حينما يحين وقت الجباية[4].

2- الإحتلال الفرنسي لمنطقة الأوراس وأولى بدايات عمليات الإستيطان: حينما احتل الفرنسيون عاصمة الجزائر، اصطدموا بواقع جديد هو صعوبة توسعهم في هذه المساحة الشاسعة في ظل قلة عدد جيوشهم واشتداد مقاومة السكان، وهكذا لم يجد هؤلاء بدّا من اللجوء إلى وسيلة المهادنة بالإبقاء في بادئ الأمر على التنظيم الإداري العثماني السابق دون إحداث تغييرات جذرية إلا للضرورة؛ فاعتمدوا في البداية أحيانا على قيادة من أصول تركية، كما أبقوا على نفوذ الأسر الكبيرة في المناطق التي كانت أقل خضوعا للسيطرة العثمانية، كل هذا ضمن سياسة متدرجة تهدف للحد من خطورتها لإدراك الفرنسيين أهميتها في أوساط السكان، وهكذا سار دي ري فيقو(DE ROVIGO) على نفس النهج في الشرق الجزائري مؤكدا على إلزامية التعامل مع السكان والتقرب منهم لأنه أفضل سلاح في تقديره، وهو ما وافقه عليه الضابط سيروكا(SEROKA) عندما قال: "إن معرفة أجداد وجذور العائلات الرئيسية الموجودة في البلد، أحقادها، أصحابها، إنتقاماتها، تجعلنا قادرين على التحكم فيها؛ فمعرفة التاريخ العميق للبلد يجعلنا لا نقع في الخطايا، إن الحاضر هو علم الماضي"[5].

بعد سقوط مدينة قسنطينة سنة 1837، نقل الحاج أحمد باي نشاطه إلى الجنوب القسنطيني، كما أقام محمد الصغير بن عبد الرحمن بن أحمد بلحاج خليفة الأمير عبد القادر بقرية نارة وسط عائلة بن حبارة، وهو ما منح للسلطات الإستعمارية مبررا لغزو المنطقة، وهكذا قررت السلطات الإستعمارية تسيير حملة عسكرية كبيرة قادها كل من بودو (BEDEAU) والعقيد ماكماهون (MACMAHON) والجنرال لوفارسو (LEVASSER) تحت قيادة الدوق دومال(DUC D'AUMALE)، واجهت الحملة مقاومة عنيفة خاصة من طرف سكان قبيلة أولاد سلطان[6] الذين تحكموا في هذا

الطريق، وتمكنت القوات الفرنسية من دحرها والوصول إلى باتنة في 04 فيفري 1844م. تزامن ذلك مع إنشاء الإدارة الفرنسية لمديرية الشؤون الأهلية التي أسندت إدارتها للضابط بيليسي(PELLISSIER). خلال هذه الفترة قسّم الضباط الفرنسيين القبائل إداريا إلى مجموعة من القيادات بغية تهيئتها للإدارة المباشرة، يرأس كل قيادة قائد أهلي وكل قبيلة أو عشيرة شيخ كوسطاء بينها وبين السكان الذين يقودونهم[7] ليرسل بعدها الجنرال فالي(VALEE) إلى وزير الحربية الفرنسي ملحقا يوضح فيه أسماء القيادات، القبائل الخاضعة وأسماء القياد والشيوخ الذين يتعاملون مع الإدارة الإستعمارية بمنطقة الأوراس ومنهم[8]:

- قيادة باتنة: وتتكون من قبيلة لخضر حلفاوية وأولاد شليح والحراكتة (المعذر)، أولاد سي علي، أولاد سي أحمد بن السعيد، تلات، أولاد سي أحمد بن بوزيد، أولاد بلقاضي وقائدهم سي أحمد بلقاضي.

- قيادة أولاد بوعون: وتشمل أولاد بوعون، حيدوسة، أولاد فاطمة، أولاد سلطان، وقائدهم سي الشريف منصر.

- قيادة الأوراس الشرقي: وتشمل الأعشاش، أولاد فاضل، أولاد فضالة، أولاد سعيد، أولاد سي زرارة، بني أوجانة، أولاد داود، بني معافة العمامرة، أولاد سي معنصر وقائدهم سي العربي بوضياف.

- قيادة الأوراس الغربي: وتضم واد عبدي، وأولاد زيان، وأولاد مومن، أولاد عزوز، دشرة بوزينة. لم يكن لها قائدا إلى غاية تعيين محمد بلعباس قايدا عليها في 9 أفريل 1846.

من خلال تطبيق هذه السياسة، كان القايد يُسيّر عرشه الذي كان مقسّما إلى فروع، وبفضل سياسة التفتيت هذه، تقلصت سلطة قادة العائلات فأصبحوا مجرد وسطاء بين الإدارة الفرنسية وباقي شيوخ فروع القبيلة، وكان على هؤلاء الشيوخ إبداء الولاء للسلطة الفرنسية بالدرجة الأولى أكثر من ولائهم للقايد[9].

3- بدايات الإستيطان البشري الأوروبي في نواحي باتنة ودور المكاتب العربية في تدعيم ذلك: كانت باتنة في أصلها مستنقعا تم تجفيفه من طرف الجيش الفرنسي

الذي أقام فيه شهر ماي 1844مركزا عسكريا بمكان يعرف بـ"بالكا" على شكل حضيرة مستطيلة الشكل طولها 900م وعرضها 440م، ولها أربعة أبواب للخروج إلى قسنطينة وبسكرة وسطيف وإلى أطلال لامبيز العتيقة. خصصت نصف مساحة هذه الحضيرة للمنشآت العسكرية والباقي لإيواء حامية تضم ما بين ثلاثة وأربعة آلاف عسكري، وخصص الجزء الشمالي الغربي لسكنى المدنيين وللمنشئات العمومية حيث تم تخصيص 71 قطعة أرضية عمرانية مساحتها 78 آر، أو 76 سنتيار لجالية أوروبية تتكون من 266 شخص (منهم 108 رجل و40 إمرأة و18 طفلا) فقطنوا 53 منزلا، كما منحت لهم قطعة مساحتها 99 آر للفلاحة[10]، وبما أن تأسيس المركز العسكري باتنة قد تزامن مع تأسيس المكاتب العربية بصورة رسمية في 1 فيفري 1844؛ فقد عين العقيد هيربيلون(HERBILLION) قائدا أعلى لنيابة المقاطعة باتنة بداية من 01 فيفري 1847م[11].

بعد سقوط ملكية لويس فيليب(LOUIS PHILLIPE) وقيام الجمهورية الفرنسية الثانية مطلع 1848م إلى 1952، اهتمت الجمهورية الثانية بأمر التهجير والاستيطان الأوروبي؛ فوضعت خطة لتهجير مائتي ألف أوروبي إلى الجزائر في ظرف عشر سنوات من المشاغبين وذوي السوابق[12]؛ فهجرت من باريس وحدها حوالي 15 ألف شخص، ووطنتهم في 42 قرية استيطانية، وأقامت وحدة جمركية بين الجزائر وفرنسا لخدمة اقتصادهم[13]، وهكذا توالت بباتنة المراسيم والأمريات وتشكيل اللجان بتأسيس المستعمرات، وكان على المكتب العربي أن يعمل على إعداد وتهيئة الأراضي للهجرات الأوروبية إلى القطر الجزائري، وذلك باستغلال واستخدام القيادات الأهلية، ولما كانت العمليات الإستيطانية تستهدف تجريد القبائل من أراضيها، كان الأمر يقتضي كثيرا من الحذر والحيطة من ضباط تلك المؤسسة العسكرية الإستعمارية، وذلك بتجنب حالات السخط الأهلي[14].

بحلول سبتمبر 1848م تأسست مستعمرة زراعية في المكان المسمى ثازوث الشاوية على بعد 12 كلم جنوب شرق باتنة خصصت لتشغيل المتمردين المبعدين من فرنسا، ولبناء هذه المؤسسة العقابية تم جلب عدد كبير من الأوروبيين أغلبهم من العمال جاءوا لتكوين نواة مركز الإستطان[15].

تطور عدد المستوطنين بها بعد ذلك من 385 في ديسمبر 1848 إلى 340 نسمة في ديسمبر 1849 موزعين على: 2014 فرنسي، 59 إنجليزي، 9 إسبان، 98 إيطالي، 3 سويسريين، 2 ألمان، وصارت تلك المجموعة الأولى هي نواة الإستيطان في مركز باتنة، وتطور المركز الإستطاني فيما بعد إلى مدينة أطلق عليها اسم لامبيز الجديدة، ثم باتنة بقرار صادر في 20 جوان 1849م[16].

بحلول سنة 1850 اقتطعت من سكان المنطقة مساحة زراعية قدرها 8700 هكتار لتوطين المستوطنين الذين لم تتوفر فيهم آنذاك صفة التعمير لأنهم امتهنوا الصناعة والتجارة، لذلك قام أعضاء الحامية العسكرية بمساعدة المكاتب العربية باستصلاح الأراضي وتهيئتها للزراعة، وهكذا وما أن حلت سنة 1851 حتى ظهرت العديد من المستثمرات الفلاحية كمزرعة آرنو (ARNAUD) على بعد 10 كلم من باتنة، وكانت مساحتها 89 هكتار مخصصة أساسا لانتاج المزروعات الصناعية (زراعة التبغ والكروم وأشجار التوت والأشجار المثمرة)، ومزرعة بيريز(PERES) في تاحمامت مساحتها 50 هكتار مهتمة خصيصا بتربية السائمة، وأخيرا مزرعة دولاك (DULAC) على بعد 5 كلم عن باتنة وعلى سفح جبل بومرزوق، وكان بعضها مستثمرات صناعية أنشأتها الإدارة الإستعمارية، وتتمثل في مصنعين للدقيق يقعان على الطريق الرابط بين قسنطينة وباتنة، ومؤسسة غابية تقع في غابة الأرز بجبل توقرت.

شيدت السلطات العسكرية هناك ثلاث منازل، وقررت تشييد قرية لإيواء 50 أسرة خلال سنة 1851، وبينما كانت أشغال بناء المؤسسة العقابية جارية، خصّص المجلس الإداري الأعلى 4500 هكتار من الأراضي وزعت لفائدة المؤسسة العقابية وللقرية التي استوطنتها حوالي 40 أسرة[17].

4- المكاتب العربية تقحم القيادات الأهلية في المشاريع الإستيطانية: بتاريخ 27 فيفري 1849 صدر منشور للحاكم العام يدعو فيه ضباط المكاتب العربية إلى بذل المزيد من المساعي والجهود قصد إقامة علاقات جيدة بين المستوطنين والأهالي[18]. في البداية كان قياد الأوراس يؤمرون بالمكوث إلى جانب عشائرهم وقومهم عند أسوار المخيم لتأمين الطرق، ولإمداد الأوروبيين بما يحتاجونه من دواب، ولتزويد سوق باتنة بالمنتجات الحيوانية، لكن الإدارة بعد ذلك أصبحت تلتمس منهم الإختلاط

بالمستوطنين؛ فغدت مهمة القايد هي اجتذاب الأهالي نحو المراكز الإستيطانية الجديدة، ودفعهم إلى التعايش مع الأوروبيين، وهكذا قررت السلطات العسكرية تطوير الإستيطان البشري الأوروبي، وراحت تخطط لبناء المزيد من القرى، وشجعت زعماء الأهالي على القيام بمبادرات اقتصادية فوق الأراضي التي اقتطعتها لهم، وكذا الإستقرار بالموازاة مع استقرار الأوروبيين، ودفعتهم إلى تشييد المباني واستصلاح المساحات التي منحتها لهم كامتيازات[19]. وهكذا شيّد القياد المساكن على بعد 500م جنوب أسوار باتنة ثم تبعها بناء فندق استقر به صانع سروج واثنان من صناع الأسلحة وطبيب بيطري وعدد من التجار الموريين والإسرائيلين وبعض من سكان باتنة وضواحيها، وقد اقتنى قايد أولاد بوعون دكانين اثنين، وسمح لشخصين من قسنطينة بفتح محل لاستغلال قشر البلوط المتوفر في الغابات المجاورة، واستعمالة في دباغة الجلود[20].

بعد ذلك لجأ السكان إلى الإكتتاب من أجل تشييد مسجد لفائدة سكان الدائرة جميعا، ولقد دفعت كل خيمة مبلغ 5 فرنكات أي ما يساوي صاع شعير، تمت عملية بناء المسجد سنة 1852 بعد أن كلف مبلغ 65000 فرنك، وهكذا تأسست القرية العربية في باتنة بجوار المسجد، وكانت تتألف أول الأمر من 16 بيتا يسكنها 153 شخصا، وكانت معظم المنازل مبنية بالطوب فوق أساس من الحجارة الغليظة وجدرانها مطلية بالجير والرمل من الداخل والخارج، أما سقوفها المائلة فمغطاة بالقرميد. في هذه الفترة كان سي أحمد بلقاضي قايدا على باتنة، شرع في بناء منزله وقد زوده بشتى وسائل الراحة الممكنة: حمام وبئر وحنفية في كل غرفة ونبع ماء وعنبر واسع يتسع لحوالي 40 إلى 50 حصانا كما خصص قاعة دراسية تسع 40 تلميذا ومسكنا للطالب (المعلم)[21].

بفعل الوتيرة السريعة التي كانت تتم بها عملية التعمير، كتب قائد الناحية بالنيابة إلى وزير الحرب يقول: "إن دائرة باتنة من أكثر دوائر المقاطعة تطورا فيما يخص إنجاز المباني من طرف الأهالي بفضل اكتتاب القبائل طوعا، وإنجاز المنشآت لفائدتهم عبر الطلبات الفردية للحصول على رخص البناء"[22]، وقد تولت القبائل كذلك مهمة تشييد ما عرف بالإجراءات الملحقة أو المتممة لسياسة الإستيطان

الأوروبي والإستعمار، والمقصود هنا- إلى جانب بناء القرى العربية- بناء محطات للإستراحة وأبراج القيادة، والغرض منها ربط الإتصال بين المستعمرات والقبائل المجاورة من جهة، وجلب التجارة الصحراوية نحو التل، وضمان أمن المستوطنين من جهة أخرى. كانت هذه هي الأوضاع التي سادت في دائرة باتنة بعد ثمان سنوات من احتلالها[23].

5- سياسات مصادرة أراضي الأهالي قبل 1863 وتأثراتها على الأهالي الجزائريين:

بحلول سنة 1852، ولإنشاء مركز باتنة وفق ما نص عليه محضري 30 أكتوبر و05 نوفمبر 1852، صادرت السلطات الإستعمارية 2959 هكتار من أملاك قبيلة أولاد اشليح و3071 هكتار و56 آر من قبيلة لخضر، كما تعرضت قبيلة الحراكتة بدورها إلى نفس المعاملة بين سنتي 1854 و1857 حيث تمت عملية مصادرة 2229 هكتار، وكذا مساحة 2248 هكتار ملك لأولاد اشليح وأولاد بلقاضي، وقد كانت من أجود الأراضي الزراعية في وادي بوبيلف وواد فيسديس بغرض توسيع مدينة باتنة، وإنشاء قرية فيسديس وقرية قصاية، وبعد تأسيس باتنة تأسست أول قرية استيطانية، وهي قرية فسديس الموحدة مع قصاية سنة 1861، والحقيقة أن القرية كانت موجودة من قبل ولكن الذي حدث هو أن قائد باتنة اعترف ضمنيا بالمستوطنين الذين حلوا بالمنطقة منذ سنة 1856، وأذن لهم بتشييد المباني وممارسة الزراعة.

استفادت القرية من 1261 هكتار تقع على الضفة اليسرى لواد فيسديس حيث استقرت 40 أسرة حصلت كل واحدة منها على 29 هكتار بمقتضى مرسوم 25 جويلية 1860، ثم ما فتئ عدد السكان أن ارتفع إلى أن بلغ 300 نسمة (242 أوربي و58 أهلي) في سنة 1862، وهي سنة الإستيطان الرسمي[24].

لقد كان المستوطنون الدخلاء يستفيدون من الأراضي بإجراءات بسيطة عن طريق قرارات من الحاكم العام، وبحلول سنة 1863 بلغ عدد المستفيدين من القطع الأرضية الممنوحة ببلدية تازولت 122 مستفيدا كلهم من المستوطنين ما عدا جزائري واحد هو مسعود ابن يحي، ونذكر من المستفيدين الـ 122 خلال سنة 1863م[25]:

- فرنسوا جوزاف آمان (F.J. Amann) أكثر من 16 هكتارا.
- أريب بازيل (Arripe. B) 18 هكتارا.

- أسير جين (Assier. Jean) أكثر من 23 هكتارا.
- أَسْيي جون بيار(Assier. Jean- Pierre) أكثر من 25 هكتارا.
- باك أنتوان (Bac Antoine) أكثر من 25 هكتارا.
- باك جون بيار (Bac jean- Pierre)أكثر من 29 هكتارا.

وهكذا كان الإستيطان بتأييد ودعم من النظام العسكري عن طريق مؤسسة المكاتب العربية قد بلغ أوجه إلى غاية 1860، ولم تترك المخططات الإستيطانية بالمنطقة سوى المناطق الجبلية.

عوضت قبيلة بلقاضي في أم الأصنام، أما قبيلة أولاد اشليح التي فقدت 10.000 هكتار فلم تحصل سوى على 365 هكتار و90 آر و64 سنتيار كتعويض لها في هضبة تينزواتش، جزء منها صالح للزراعة والباقي عبارة عن أراضي للرعي. وفي هذا السياق لم تعد قبائل أولاد اسماعيل وأولاد خلوف وأولاد براهم قادرة على توفير القوت فيما تبقى من مساحات ضيقة؛ فاضطرت إلى الهجرة نحو الأراضي المخصصة للإستيطان الاستعماري، وتحولوا إلى أيدي عاملة رخيصة، واضطروا إلى دفع إيجار الأراضي التي كانت في السابق ملكا لهم[26].

باستثناء مدينة باتنة وقرية فيسديس، عملت الإدارة الاستعمارية وعلى رأسها ديفو حتى تاريخ 15 ماي 1856 على توزيع 2064 هكتار و 72 آر و45 سنتيار على 76 مستفيد منهم 23 جزائريا[27] من باب العمل على المحافظة عليها، ولم تمنحها للمستوطنين الذين لم يكن لديهم إمكانيات الإستثمار[28].

لم تكن الإمتيازات الممنوحة للأوروبيين لإنشاء المزارع الخاصة أقل أهمية من تلك الممنوحة للقياد، وهكذا ظهرت المزارع التي امتلكها المعمرون، والتي تحدثنا عنها سابقا، ولقد لحقهم كل من فرانسوا قانتيرون François GANTHERON الذي أنشأ مزرعة بجوار مزرعة آرنو مساحتها 42 هكتار و87 أر و13 سنتيار سنة 1857، ثم التحق بهم دولان DOLENE وهكذا...[29]، لقد شجّعت الإدارة القياد على بناء المباني الضخمة لتعزل منافعهم عن منافع العروش التي ينتمون إليها، وتقديمهم كأمثلة على نجاح الملكية الفردية.

6- الإستيطان بعد صدور القانون المشيخي في أفريل 1863 والقانون المصغر: بعد أربعة أشهر من دخول القانون المشيخي[30] حيز التنفيذ، جرى العمل به في منطقة الأوراس إلى غاية 10 جويلية 1870، وطبّق القانون على إثني عشر عرشا من بين 27 يقطنون المنطقة[31]، أما الباقي فشملهم القانون الإمبراطوري المصغر[32].

تعد الفترة التي أعقبت ثورة المقراني 1871 ومن بعدها ثورة الأوراس 1879 فترة مصادرات قاسية مع صدور قانون وارنيي33، استولت فيها الإدارة الفرنسية على مساحة نسبتها 22.32% لصالح أملاك الدولة، و31.40% لصالح أملاك البلدية، و2.75% لصالح الأملاك العمومية بالإضافة إلى أراضي الإمتيازات، وعموما فقد بلغت المساحة التي فقدها سكان منطقة الأوراس ما نسبته 56.92% أي أكثر من النصف[34]، لقد فقد سكان الأعراش 375.918 هكتار من أصل 678.931 هكتار أي أكثر من نصف أراضيهم لصالح أملاك الدولة والبلديات والأراضي العمومية وأراضي الإمتياز، ولم يبق من أراضي العرش إلا 109.097 هكتار و193.916 أراضي الملك، ومع تطبيق قانون 1887 خسر الأهالي 142.964 هكتار من أصل 2.477.962 هكتار أي أكثر من النصف، ولم يبق لهم إلا 1055.998 هكتار منها 548.991 هكتار أراضي عرش و507.007 هكتار أراضي الملك[35].

لقد توسعت وتيرة تطبيق قانون 1887 ليشمل المناطق الجبلية والصحراوية حيث مسّ خمسة عشر عرشا من منطقة الأوراس، وتضرّرت من هذه المصادرات بشكل كبير قبائل أولاد شليح[36]: أولاد علي تاحمامت وأولاد بوعون وحراكتة المعذر، وحراكتة جرمة وأولاد سلطان[37]، لقد فرضت السلطات الإستعمارية الفرنسية الحجز على أراضي ستة فروع تابعة لقبيلة أولاد داوود دائرة باتنة.

7- بعض النماذج عن مراكز استطانية أسست بفعل تطبيق القانون المشيخي والقانون المصغر: يعتبر المركز الإستيطاني المعذر- تاحمامت- من أقدم مراكز الإستيطان المبرمجة، وقع اختياره بسبب موقعه المهم على بعد 22 كلم شمال شرق باتنة في هضبة سيدي علي تاحمامت، وعلى بعد 6 كلم فقط من الطريق الإمبراطوري الرابط بين ستورة وبسكرة، وعلى الطريق الرابط بين باتنة وعين البيضاء، كما يقع أيضا على سفح جبل بوعريف الذي يحميه من تأثيرات رياح الجنوب. تتوفر قرب

المكان كل المواد الضرورية لتشييد مباني المستوطنين مثل الجبس والجير وأخشاب جبل بوعريف للتدفئة، وغابات الأرز لصناعة هياكل المباني من النجارة، بالإضافة إلى توفر المنطقة على واد المَعْذَرْ الذي لا تجف مياهه أبدًا، وواد تاحمامت ونبع عين الكرمة الغزير ونبع تابلوط الذي يجف أحيانا[38].

تربع المركز على مساحة 2229 هكتار تم اقتطاعها من سهل الحراكتة من 1854 إلى 1857، إلا أن عملية إنجازه تأخرت إلى سنة 1872، تمّ إنجاز الملف الخاص بقبيلة الحراكتة في 12 أوت 1863، وقد وقع قايد باتنة أحمد بلقاضي مع أعضاء المجلس البلدي لباتنة في 24 ماي 1864 على قرار الترخيص لإقامة تجمع سكاني للمستوطنين المعروف بالمعذر[39]، وتمت الموافقة عليه في 21 أكتوبر 1865 في وقت قياسي، ولتطبيق قانون سيناتيس كونسيلت Senatus- Consulte على حْرَاكْتَةْ المَعْذَرْ تمّ ما يلي[40]:

- تحديد قبيلة حْرَاكْتَةْ المَعْذَرْ التي شغلت مساحة 23000 هكتار منها 9230 هكتار طرحت من هذه المساحة بعد أن ثبتت ملكيتها (أملاك الدولة)، تم تحديدها نهائيا بمساحة 13770 هكتار، وبعد ذلك تمت المصادقة على الصفقات المقترحة، والتي تهدف إلى منح الدولة الملكية الكاملة والنهائية لـ 21 قطعة أرضية بمساحة كلية قدرها 3 هكتارات و30 آر يملكها ثمانية أشخاص من الأهالي، وهي محصورة ضمن الغابات التابعة لأملاك الدولة، وتقع على أرض هذه القبيلة.

- يحتفظ أفراد القبيلة لاحتياجاتهم العادية، وتحت رقابة إدارة الغابات، بحقوق الإنتفاع التي كانوا يتمتعون بها قبل قانون 16 جوان 1851 في الغابات الموجودة ضمن حدود قبيلتهم في انتظار صدور قرار الحاكم العام الذي يحدد حقوق الإنتفاع المعترف بها لهذه القبيلة.

- تم تقسيم أراضي القبيلة بين الدواوير على أربعة دواوير على النحو التالي:

- أولاد السمان بمساحة 2760 هكتار منها 1491 هكتار من الغابات البلدية موزعة على 5 قطع أرضية، ومنها 1269 هكتار من الأراضي الفلاحية الجماعية.

- أولاد زايد بمساحة قدرها 3490 هكتار منها 651 هكتار من الغابات البلدية موزعة على ثماني قطع أرضية، ومنها 2839 هكتار من الاملاك الزراعية الجماعية.

- أولاد بوجمعة بمساحة 4800 هكتار منها 1827 هكتار من الغابات البلدية موزعة على تسع قطع أرضية، ومنها 2975 هكتار من الأراضي الجماعية.
- الرمن بمساحة 2720 هكتار منها 935 هكتار من الأملاك البلدية لمالك واحد، ومنها 1785 هكتار من الأراضي الزراعية الجماعية.

والمجموع 13770 هكتار، وهو مساو للمجموع المسجل في المرسوم الذي يحدد أرض القبيلة.

الحقيقة أن القبائل التي كانت قريبة على اتصال مباشر بمناطق الإستعمار هي التي طبق عليها القانون الإمبراطوري في أقصر الآجال بغرض تسوية وضعية الأراضي الموضوعة تحت تصرف المستوطنين، وإطلاق أيديهم في أسرع وقت ممكن للمبادرة بعقد الصفقات، وتحولت المَعْذَرْ بعدها إلى بلدية كاملة الصلاحيات، وقدّر سكانها حسب إحصاء سنة 1884 بـ:165 من الجزائريين و36 من الفرنسيين وثلاثة من الأجانب[41].

وهكذا فقد تأسست فوق الأراضي المنتزعة من قبيلة حراكتة المعذر كل من قرية عين ياقوت الواقعة على مسافة 35 كلم جنوب عين مليلة فوق أراضي أولاد علي، وتاحمامت سنة 1884، وقرية عين السخنة وعين لقصر فوق أراضي حراكتة جرمة سنة 1884، وتمّ أيضا تأسيس مركز سريانة على حساب أراضي قبيلة التلات سنة 1883 أي 10 قرى خلال 12 عاما[42]، وتعد ضيعة سريان التي أقيمت على أراضي زراعية خصبة صودرت من أولاد بوعون إحدى أهم المستثمرات الفلاحية التي أقام بها المستوطنون، والذين استفادوا من قطع أرضية تتراوح مساحتها بين 35 إلى 40 هكتار، وقد بلغ عددهم في سنة 1883 ثلاث عشر[43]، وكان للمستوطن م. رينال(M.RAYNAL) ضيعة وأراض فلاحية في أولاد شليح، وكان في مروانة (كورناي) 265 أوروبيا، وفي واد الماء (برناي) 245 أوروبيا، وهناك في سريانة (باستور) وبخاصة في زانة استقر 13 مستوطنا سنة 1883، واستفادوا من قطع أرضية تتراوح مساحتها من 35 إلى 40 هكتارا، وازداد عددهم إلى 76 مستوطن سنة 1887، وإلى 165 مستوطنا سنة 1891، و179 مستوطنا سنة 1901، ومن هؤلاء نذكر لافارن(Lavergne) وسانت كاترين (Sainte Catherine) وشارتيي(Chartie) وبرقونوفو (Bergonovo)[44]، وهناك

قرى استيطانية أخرى مثل عين التوتة (ماكماهون) والمعذر وخنشلة ولمبيز وسيدي معنصر(لافرو) وفم الطوب وقايس (إدكار كيني) وغيره. وفي الوقت الذي كانت الإدارة الاستعمارية توفر للمستوطنين كل الإمكانات بغية إنجاح الاستيطان، كانت تزيد في قمع الأهالي وتفقيرهم مما زاد من نقمة السكان على الإدارة الاستعمارية وعلى المستوطنين، والذين سيكونون هدفا للصوصية والمتمردين.

وهكذا، وبعد تطبيق القانونين العقاريين لسنتي 1863 و1887 يمكن القول أن طبيعة الملكية العقارية قد أصبحت على الشكل التالي:

- تقلص ملكيات الاهالي بشكل كبير لصالح أملاك الدولة خاصة.
- تحويل أخصب الأراضي إلى ملكيات للمستوطنين.
- تحويل الغابات إلى أملاك الدولة وفقدان السكان لملكيتها.

8- التأثيرات الإجتماعية للسياسة الاستيطانية: كانت البنى الاجتماعية المشكلة لسكان الأوراس كغيرهم من السكان الجزائريين مشكلة من قبائل وأعراش مكونة بدورها من عائلات، تنظمهم علاقات تتحكم فيها الأعراف، وكان الشرع الإسلامي في غالب الأحيان يطغى على معظم نظمهم، ولقد فهمت الإدارة الاستعمارية أن ذلك سيكون عائقا أمام سياسة الإخضاع ثم الإدماج التي كانت تسعى لهما، وكان ثالوث القبيلة والعائلة والأرض يحول دون سيطرة الإدارة الاستعمارية على الأراضي لفائدة المستوطنين، لذلك تعالت أصواتهم وشكلوا قوة ضغط على الإدارة الاستعمارية التي عملت على تفكيك القبيلة، وتحطيم العائلات العريقة، وسعت لتحطيم القيم الروحية والثقافية لسكان المنطقة.

8-1- تفكيك القبيـلة: بعد تطبيق القانون المشيخي بداية من تاريخ 22 أفريل 1863 انحلت القبيلة؛ فقسمت بذلك إلى دواوير تتشكل من مجموعة غير متجانسة من بقايا القبائل المفتتة، وكل دوار تكونت به ملكيات فردية كحال قبيلة أولاد سلطان التي فتتها السلطات الفرنسية إلى دواوير، وألحقتها بثلاث بلديات مختلطة- كانت قد أنشأتها في المنطقة وهي: بلدية بريكة المختلطة، وبلدية عين التوتة المختلطة، وبلدية بلزمة حتى تفكك روابط التضامن بين أفراد هذه القبيلة.

بدّدت الملكية الفردية وحدة القبيلة، وكسرت بذلك عادات وتقاليد تشكلت عبر قرون؛ فحدث تحول عميق في نمط حياة السكان المسلمين؛ فبعد أن كانوا ملاكا وفلاحين أصبحوا رعاة بين عشية وضحاها، وتحول البعض منهم إلى عمّال يومين أو خماسة، وقد تجلى هذا الإفقار في اتساع نطاق "القُوزْبِي"(الكوخ)، وقد صارت "المشتة" عبارة عن قرية من القرابة التي أصبحت منذ ذلك الحين تشكل السكن المشترك بين من يعيش من زراعة الحبوب والراعي المفلس[45].

2-8- تفكيك العائلات: قبل الإحتلال الفرنسي كانت هناك بمنطقة الأوراس عائلات كثيرة تميزت بنفوذها وأدوارها الاجتماعية والاقتصادية كعائلة أولاد بلقاسم (بوضياف) بالأوراس، وعائلة بلعباس بمنعة، وعائلة بلقاضي بباتنة، وعائلة سي مقران بمدوكال وغيرها، وكانت هذه العائلات تقوم بأدوار مهمة، وكانت السلطة العثمانية تدرك ذلك، ولذا كانت تشركها في الحكم عن طريق إشراكها في تسير القبائل المخزنية.

تغلغلت الإدارة الاستعمارية في المنطقة، وسعت إلى توظيف تلك العائلات في مشروعها الاستعماري باستمالتها، ومن خلالها استمالة أتباعها أيضا وإخضاعهم لهم، ومع تحقيقها للسيطرة بدأت تعمل على إضعاف العائلات الكبيرة، حيث انتزعت من يدها آليات السلطة، ومنحتها أدوارا ثانوية.

هكذا فَقَد عِلْية القوم مصادر العائدات التي كانت توفرها لهم مناصبهم القيادية القديمة؛ فتردت أوضاع عدد كبير من عائلات الوجهاء؛ فاضطرت لبيع ممتلكاتها ولجأت إلى الاقتراض الربوي والمجازفة بتغيير النشاط الاقتصادي؛ فهذا ممثل عائلة بن ناصر (بن حسين) المدعو حسين بن أحمد بناصر يبعث برسالة إلى القايد تريمان (TIRMAN) بتاريخ 8 أكتوبر 1886 يستجديه لأجل وظيفة: « ... واليوم سيدي إنّ أبي تركنا في سبعة أولاد وأنا أكبرهم؛ فكلنا محبين ومريدين خدمة الدولة السعيدة كما خدمها أبونا وجدنا لتبقى دارنا خديمة للدولة، وظنّي في سيادتك خيرا أن لا تخيب رجانا ولا تغيرنا، ونحن محبون لخدمتك[...]؛ فالمطلوب من الحضرة العلية أن تجعلني في بالك، وتنظر لي بعين رضاك، وتنعم علي بإمساك موضع أبي [أحمد بناصر] قايدا وما ترا [ترى] مني الدولة إن شاء الله إلا حسن السيرة وصفاء

النية، ونحن أولادكم وخدماكم[خدامكم] ...»[46]. هكذا حطمت السياسة الاستعمارية العائلات العريقة، وخسر المجتمع الأهلي تلك الأعمدة الاجتماعية.

- ضرب البنى الثقافية للمجتمع: لقد استمر تدمير النسيج الاجتماعي من طرف الإدارة الاستعمارية، ورأت أن ذلك غير كاف إلا بتعزيزه بإجراءات تضرب بالبنى الثقافية لمجتمع الأوراس خاصة التعليم والدين والعادات والتقاليد وتحطيم هياكلها.

لم تكن عادات وموروث السكان محترمة من الإدارة الاستعمارية؛ فقد صدر قانون 1873 المتعلق بالملكية الفردية، ونصت المادة 17 منه على ما يلي: يجب أن يتضمن كل عقد ملكية اسما عائليا، يضاف إلى الاسم والكنية السابقين اللذين عُرف بهما (الأهلي) المصرّح بملكيته، وفي حالة عدم توفر اسم ثابت فإن الإسم الذي يسجل هو الاسم الذي سيطلق على القطعة، وهو أمر مناف لجميع التقاليد بأن يُسمى عبد الله المكرم باسم الأرض لأن هذه الأخيرة تستمد تسميتها من لونها أو نباتها أو شكل تضاريسها[47] أو حيواناتها مثل عرعار او إزري، الذيب، أوشن، ألغم، اجمل، تبركانت، شملال، كما تقرر بموجب قانون 1882 إنشاء سجلات الحالة المدنية الخاصة بمسلمي الجزائر، وقد سبقت المطالبة بضرورة إنشاء هذه السجلات قبل هذا التاريخ بكثير باعتبارها إجراء من الإجراءات المندرجة في سياسة الإدماج[48].

أفضت حصيلة الأسماء العائلية التي أعطيت للسكان غضبا؛ فكانت أسماء مضحكة أو مهينة، أسماء فرنسية وعربية لحيوانات مثل شادي، رأس الكلب، أو خامج أو فرطاس أو عقون دون الكلام عن الأسماء الفاحشة، وخلخلت الأسماء التنظيم العائلي الذي كان سائدا؛ فمن المعلوم أن أسماء المسلمين لا تتضمن تسمية عائلية فيقال عادة علي بن محمد، وعند حدود الجدّ الثالث يغيب اسم الجد، وكان المسلمون يحبذون الأسماء التي تحببها السنة النبوية، لذلك كانت الأسماء قليلة في حدود ألف في الجزائر، ولم تستطع الذهنية الأوروبية والمنطق الإداري جدوى تكرار الأسماء، وبدا لهم أن الإبقاء على تلك الطريقة سوف يفضي إلى طمس الأجداد[49].

خاتمة: لقد كان لبدايات عملية الإستيطان الأوروبي بمنطقة الأوراس أثرها على التركيبة الاجتماعية لسكان المنطقة في البداية حيث تحول ولاء العائلات الكبيرة من القيادة التركية إلى القيادة الفرنسية، واستغلت الأخيرة هذه القيادات في تنفيذ

مشاريعها الاستيطانية في بداية الإحتلال بمعية المكاتب العربية، وبتزايد وتيرة الإستيطان تعددت القرارات والمراسيم الفرنسية الهادفة إلى ترسيخ الإستيطان، ومصادرة أراضي الأهالي وتمليكها للمستوطنين، وبتطبيق هذه القوانين تأثرت العائلة والأسرة والقبيلة والدوار بذلك وفق ما تم توضيحه.

الهوامش:

1- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية (1837- 1939)، تر، مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ج1، ص.29.

2- يسين وادفلي، التنظيم العقاري بين 1863- 1900 وآثاره الإقتصادية والإجتماعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، قسم التاريخ والآثار، 2010-2011، ص.2.

3- C.A.N.O.M 6H32 ،Chefs Indigènes، Personnages Influents ، Divers chefs indigènes du département de constantine ، Batna 1847 – 1918.

4 -Louis Rinn، Marabouts et Khouan ، Etude sur l'islam en Algérie، Edition Adolphe Jourdan، Alger، 1884، p.200.

5- خاض عرش أولاد سلطان مقاومة عنيفة ضد القوات الفرنسية شهدها الحاج أحمد باي سنة 1844 بعدها غادر الحاج أحمد باي قبيلة أولاد سلطان باتجاه قرية منعة أين مكث هناك سنة ونصف ثم انتقل إلى الأحمر خدو إلى أن استسلم. ينظر، Mustapha HADDAD، « El-Hadj Ahmed Bey ،Notice biographique du dernier bey Turc de Constantine »، CIRTA ، 6ème année ،N° 10،Université de Constantine،1988 ،p.5.

6- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص ص .11-12.

7- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص ص.89- 90.

8 - A.O.M 10 KK 35 ، Correspondance avec la division de constantine (1864 – 1865)، Subdivision de Batna ، 08 avril 1863

9- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص. 269- 271.

10- المرجع نفسه، ص.198.

11- تزامن ذلك مع صدور مرسوم21 جويلية 1846 الذي طالت فيه ملكية الدولة كل أرض لم يقدم صاحبها سند ملكيته عليها على مدى عشر سنوات دون انقطاع وكذا الأراضي التي ليست لها سندات ملكية، وتلك التي لا يستطيع أحد إثبات ملكيتها، والأراضي البور لافتراض أنها بدون مالك. للمزيد أنظر، صالح حيمر،« السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830- 1930) »، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص ص. 98- 99.

12- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص. 13 .

13- صالح فركوس، مرجع سابق، ص.142.

14- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص. 271.

15- المرجع نفسه، ص. 269.

16- المرجع نفسه، ص.272.

17- صالح فركوس، مرجع سابق، ص.146.

18- للمزيد يمكن العودة إلى،

A.O.M.06H32 ، Chefs Indigènes، Personnages Influents ، Divers chefs indigènes du département de Constantine ، Batna 1847 – 1918.

19- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص. 272.---20- المرجع نفسه، ص.273.---21- المرجع نفسه، ص.273.

22- المرجع نفسه، ص.274.---23- المرجع نفسه،ص.280.---24- المرجع نفسه، ص ص.165-166. ---25- المرجع نفسه، ص.276.

26- لقد تحصل أحمد بلقاضي على 29 هكتار و86 أر و50 سنتيار بتاريخ 15 ماي 1854 و 10 هكتار و10 آر و93 سنتيار بتاريخ 8 مارس 1956 . وقد تحصلت الاغلبية الساحقة من الاوروبيين على قطع ارضية في باتنة بينما تتركز اراضي معظم الأهالي خارجها. أنظر،

A.O.M 06H32، Op.Cit.

27- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص.279.---28- المرجع نفسه، ص.280.

29- نص هذا القانون على تحديد مناطق القبائل، وتقسيم أراضيها بين مختلف الدواوير وتحديد الملكية الفردية بين أعضاء كل دوار. بمقتضاه فتتت القبيلة وحلت الملكية الفردية محل الملكية الجماعية أين قسمت القبائل إلى دواوير وقسمت أراضي كل دوار إلى أراضي البايلك، وأراضي الملك والأراضي الجماعية الخاصة بالزراعة(أراضي العرش) والأراضي الجماعية للرعي(أراضي البلدية)، وحطم نفوذ القيادات المحلية السابقة وبالتالي أصبح بإمكان المعمرين شراء الأراضي الواقعة ضمن أملاك العرش. خضع اختيار القبائل المعنية بتطبيق قانون سيناتيس كونسيلت لاعتبارين، تدعيم الإستطان وتفتيت القبائل الكبيرة والخطيرة. لقد فتت السلطات الفرنسية قبيلة أولاد سلطان المقاومة إلى دواوير، وألحقتها بثلاث بلديات مختلطة كانت قد أنشأتها في المنطقة وهي ، بلدية بريكة المختلطة، وبلدية عين التوتة المختلطة، وبلدية بلزمة حتى تفكك روابط التضامن بين أفراد هذه القبيلة.أنظر، صالح حيمر، مرجع سابق، ص. 111.

30- عبد الكريم بجاجة،« تطبيق قانون المجلس المشيخي 1863-1887 في القطاع القسنطيني، خارطة القبائل القديمة للشرق الجزائري» ، الوثائق الوطنية رقم 3، المديرية المركزية للوثائق الوطنية، الجزائر، 1975، ص ص. 38-39.

31- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص.286- 295.

32- قانون وارني26 جويلية 1873 ، بموجب هذا القانون، أقيمت الملكية الفردية، أقر تنظيم الملكية العقارية والإحتفاظ بها وانتقال العقارات وتحرير العقود والحقوق العقارية بإخضاعها للقانون الفرنسي. تم إخضاع المبادلات في مجالات الممتلكات العقارية لقانون الرهن والتسجيل العقاري، وفُرض حضور الموثقين في كل المبادلات العقارية التي تتم بين الأهالي أو بين الجنسيات المختلفة، والإجراءات المتعلقة بإثبات الملكية الفردية في الأملاك الخاصة أو الجماعية(عرش) لا تتم إلا عن طريق تحقيقات بطلب من المعنيين مع إلزامهم بدفع تكاليفها. أنظر، يسين وادفلي، مرجع سابق، ص.32.

33- المرجع السابق، ص ص.71-73.

34- بلغ مجموع ما تم نزعه من أراضي الأعراش لصالح الإدارة الإستعمارية في فترتي تطبيق القانونين حوالي 1797.402 هكتار من إجمالي الأراضي المقدر بـ 3.156.893 هكتار أي حوالي 60 ا% من أراضيهم. أنظر، عبد الكريم بجاجة، مرجع سابق، ص.35.

35- هناك رسالة من اولاد اشليح يشتكون حالهم سنة 1903 يمكن العودة لها بكتاب، عبد الحميد زوزو، الجزء الثاني، قسم الملاحق. ---36- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص. 296.---37- المرجع نفسه، ص. 308.

38- A.O.M 27 L 05 ، Etat de lotissement du territoire El Maader .

39- يسين وادفلي، مرجع سابق، ص. 69.---40- المرجع نفسه، ص. 13.----41- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص.297.

42- يسين يسين وادفلي، مرجع سابق، ص. 22---43 – عبد الحميد زوزو،مرجع سابق، ص.ص. 297-298

44- شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1881-1919، ج1، تر، م. الحاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 1983، ص ص.351- 352.---45- المرجع نفسه.

46-C.A.N.O.M، 06H32، Op.Cit.

47- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص ص.334-335.---48- المرجع نفسه، ص .331.---49- المرجع نفسه، ص ص.334-335.